في الملتقى الوطني حضوري وعن بعد بعنوان الجماعات المحلية في الوطن العربي – الرهانات و التحديات . المزمع تنظيمه يوم 14 أكتوبر 2023

عنوان المداخلة : الجماعات المحلية في الجزائر وتونس دراسة في المفاهيم والاختصاصات

محور المشاركة : المحور الثاني : الجماعات المحلية في الوطن العربي نماذج مختارة . أولا الجماعات المحلية في المغرب العربي .

د. بن عثمان شويح
جيلالي ليابس –سيدي بلعباس (الجزائر)
hamidou.2003@yahoo.fr

الملخص:

تطور ظاهرة الجماعات المحلية في العديد من الدول رافقتها عدة دراسات فقهية وقانونية ،من طرف الباحثين و المهتمين بهذه الظاهرة، محاولين تاطيرها ومعرفة حقيقتها ومدى قدرتها على التكيف مع الأدوار الجديدة التي تضطلع بها كونها فضاء تتفاعل فيه الكثير من الأنساق الإدارية و التقنية والفنية وهيئات المجتمع المدني.

في هذا الإطار ،وفي ظل التحولات الكبرى التي تعرفها الدول ،والاتجاه نحو نظام لامركزية الإدارية أكثر فعالية وأكثر تطبيقا وتوسعا في مجالات اختصاصاتها .كون هذه الوحدات هي في الأصل امتداد وظيفي للدولة ،مما يطرح إشكالية ضبط الاختصاصات بينها وبين الدولة .

الدولة الجزائرية وتونس لم تخرجا عن دائرة هذه المعالم الحديثة ، فكانت من مخرجات هذا التطور وجود مرافقة في المفاهيم الفقهية وتحديث للمنظومة التشريعية الدستورية والقانونية والتنظيمية لمسايرة إستراتجيتها التنموية لتلبية متطلبات الساكنة .

تبعا لما سبق ذكره، سنحاول معالجة هذا الموضوع من خلال إبراز المفهوم الفقهي والقانوني الجماعات المحلية والمفاهيم المشابهة لها ، في الجزائر ومقارنة ذلك بما هو معمول به في تونس ،فضلا عن محاولة معرفة أهم المحطات التشريعية والسياسية المساهمة في هذا التحول ومجالات اختصاصاتها والأدوار الجديدة التي تضطلع بها .

لإثراء هذا الموضوع ، نطرح الإشكالية التالية :

- **الجماعات المحلية في الجزائر وتونس أي مفهوم وأي اختصاص ؟ أدوارها بين التقليد والتجديد ؟ .**

الكلمات المفتاحية : الجماعات المحلية ، ألامركزية الإدارية ،التسيير المحلي ، التنظيم الإقليمي . السلطة المحلية

Abstract: The development of the phenomenon of local communities in many countries was accompanied by several jurisprudential and legal studies, by researchers and those interested in this phenomenon, trying to frame it and know its reality and the extent of its ability to adapt to the new roles that it assumes, as it is a space in which many administrative, technical and artistic systems and civil society bodies interact. .

In this context, and in light of the major transformations that countries are experiencing, and the trend towards a system of administrative decentralization that is more effective, more applied and expanded in the areas of its competencies. The fact that these units are originally a functional extension of the state, which raises the problem of controlling the competencies between them and the state.

The Algerian state and Tunisia did not deviate from the circle of these modern landmarks. One of the outcomes of this development was the presence of accompaniment in jurisprudential concepts and the modernization of the legislative, constitutional, legal and regulatory system to keep pace with its development strategy to meet the requirements of the population.

According to what was previously mentioned, we will try to address this issue by highlighting the jurisprudential and legal concept of local communities and concepts similar to them, in Algeria and comparing that with what is done in Tunisia, as well as trying to know the most important legislative and political stations contributing to this transformation, the areas of their specializations, and the new roles that they assume. With it.

Keywords: local groups, administrative decentralization, local management, regional organization. Local authority

مقدمة

تنقسم دول العالم المعاصر من حيث طبيعة الوجود السياسي إلى نوعين من الدول، الدولة الاتحادية والدولة الموحدة، أغلبية دول العالم موحدة وتتميز بوحدة السلطة، غير أنّها تختلف من حيث طبيعة نظامها السياسي ودرجة المركزية التي يمارسها الحكومة، كما تعتمد على مستوى اللامركزية، مجالس محلية منتخبة وإدارات وهيئات محلية تدير شؤونها المحلية، تطبيقا لمبادئ الديمقراطية التشاركية.

في ظل هذه المعطيات نشأت اللامركزية المحلية وخلق نوع من التقارب من المواطن وأجهزة الدولة، فكان من الضروري القيام بهذا الدور للجماعات المحلية، والاعتراف لها بالشخصية المعنوية وما لحقها من حقوق كالاستقلالية في التسيير المحلي والاستقلالية المالي.

نذكر أنّ الاعتراف بوجود هذه الجماعات كان تدريجياً بدءاً من الرقابة المشددة عليها من طرف الدولة ثم اتسع مجال اختصاصاتها وتمتعت بدرجة عالية من الاستقلالية من خلال التشريعات المنظمة لاختصاصاتها.

في هذا المقام، كثيراً ما تُطرح إشكالية ضبط اختصاصات هذه الهيئات مع الدولة الأم في انجلترا، فرنسا، الجزائر وتونس وغيرها.

اتسعت دائرة تناول هذا الإشكال في ظل توجه الجماعات المحلية إلى تحديث وإصلاحها لتقلد مهام وأدوار جديدة تنموية اقتصادية وأنها فاعل جوهري ومنسق وجامعة لعدة فواعل سياسية إدارية مدنية.

هذه النظرة الشمولية لمختلف أدوار الجماعات المحلية، أضحت أرضاً خصباً للمهتمين بتطور ظاهرتها متعددة المفاهيم الفكرية والفقهية والقضائية والقانونية ليدلو كلٌ بدلوه للمساهمة في تأطير عمل هذه الوحدات الإدارية.

من هذا المنطلق، ومن خلال ما سبق ذكره، تعدّ مسألة المركزية واللامركزية أحدّ أهمّ مشكلتين في القانون العام، وكانت ولا تزال مسرحاً مفتوحاً وأكثر تنوعاً في عالم السياسة والقانون[1].

في هذا السياق، أعتقد أن نجاح النظام اللامركزي أساسه أن يكون الباعث فيه نيّة المشرع وهو البحث عن كيفية الموازنة بين ضبط اختصاصات الجماعات المحلية مع تحديد حقوقها وحريتها في المبادرة بالتسيير المحلي لأنّ الجماعات المحلية تتفاوت فيما بينها من حيث المؤهلات البشرية، المالية، الاقتصادية والجغرافيا وحتى الوعي المحلي لدى ساكنتها.

ممّا سبق ذكره، وجب علينا توضيح المفاهيم واختصاصات الجماعات المحلية في تونس والجزائر لضبط غاية الدراسة وعرض أهميتها ومجال بحثها.

1-أهمية الدّراسة:

لم يعد هذا الموضوع أحد عناصر الثقافة القانونية والسياسية، بل أضحى مجالاً لتوضيح المفاهيم الفقهية والتشريعية والقضائية، فهي أحد مواضيع القانون العام وبالتحديد القانون الإداري. من الأهمية تبديد الغموض واللبس الذي يعتري بعض المفاهيم المتعارضة والمتداخلة، والخروج من دائرة المفهوم الضيّق للجماعات المحلية وحصرها في مجرد نظام لقواعد اللامركزية الإدارية دون تبني رؤية شاملة لهذا المكون الإداري والسياسي.

2-أهداف الدّراسة:

[1] -Charles Eisen, Centralisation et décentralisation, Enquise d'une théorie générale, Paris, L.G.D.H., 1984 ; p. 20.

- معرفة الطبيعة القانونية للجماعات المحلية في الجزائر وتونس وتطبيقاتها في الحياة العملية.
- الوقوف عند مفاهيم مشابهة لها كالحكم المحلي والإدارة المحلية.
- مهام وأدوار جديدة تضطلع بها الجماعات المحلية في الجزائر وتونس ضمن اتفاق وأنساق اقتصادية وغيرها.

3-الإشكالية المطروحة:

- الجماعات المحلية في الجزائر أيّ مفهوم وأيّ اختصاص؟ أدوارها بين التقليد والتجديد؟

4-المنهج المتبع في الدّراسة:

المنهج المعتمد في هذه الدّراسة أولا المنهج التاريخي لأنّنا بصدد ذكر محطات تاريخية وفكرية ساهمت في إنشاء هذه الوحدات وكذا المنهج التحليلي والوصفي يناسب تحليلنا لبعض المفاهيم والصيغ القانونية المنظمة لاختصاصاتها والمقارنة بينها وبين ما هو معمول به في تونس، ويناسب ذلك المنهج المقارن.

المبحث الأوّل: مقاربات مفاهيمية وقانونية للجماعات المحلية في الجزائر وتونس.

الأبحاث العلمية الجادة هي تلك التي تتسم بالدقة والوضوح في مصطلحاتها وأفكارها ومفرداتها، تتفادى الغموض والإبهام.

تبعاً لذلك سنحاول التطرق إلى بعض المفاهيم والجدالات الفقهية والآراء القانونية.

حاول الكثير من المهتمين بتطور ظاهرة الجماعات المحلية معرفة هذه الوحدات، كونها مؤسسات قاعدية في أيّ دولة.

المطلب الأوّل: المفهوم العام للجماعات المحلية.

كثيراً ما يستخدم أساتذة القانون العام عبارة "الجماعة" ويوظفون كذلك كلمة "collectivité" في إطار الدراسات المتعلقة بالنظرية القانونية للدولة كمرادف لكلمة "communauté"[1].

غير أنّ عبارة "الجماعات المحلية" كثيراً ما يستخدمها الفقهاء في إطار الدّراسات.

باستغلالنا للمفهوم الاصطلاحي واللغوي لكلمة الجماعة، اتضح أن لها عدة مدلولات، فهي كافة التجمعات الإنسانية أيا كان شكلها الاجتماعي وطبيعتها القانونية تبعاً لمبدأ التعميم والتخصيص[2]، أن هذه المصطلحات تتفق فإنّ الشائع في المعنى هو "collectivité" فهو يعني المجتمعات الإنسانية المرتبطة برقعة جغرافية وتربطها مصلحة واحدة.

هذا من حيث الدلالات اللغوية، أما من حيث المعنى الاصطلاحي في الحقيقية تباينت الآراء الفقهية في ظل كلمة الجماعة ومردّ ذلك إلى القناعات الفكرية والمذهبية والدينية للمدارس الفكرية[3].

في هذا المقام، الجدير بالذكر أنّ الجماعات المحلية "كإقليم جزئي" في ارتباط وثيق بالدولة "كإقليم كلي"، غير أن الجماعات المحلية كتنظيم إقليمي تشكل ظاهرة خاصة في اختصاصاتها في علاقاتها مع الدول الأم، وفي نظامها القانوني.

ما يمكن استخلاصه، هو أن الجماعة المحلية كمفهوم عام تعدّ بالأساس كل جماعة إنسانية ذات أساس إقليمي[4].

المطلب الثاني: المفهوم الخاص للجماعات المحلية.

---

[1]– محمد أحمد إسماعيل، مساهمة في النظرية القانونية للجماعات المحلية الإدارية، دار الكتب والوثائق القومية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2012، ص ص 304– 305.

[2]– ينظر، محمد أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ص 308– 309.

[3]– ينظر كذلك، كريم الشكاري، اختصاصات الجماعات الترابية على ضوء القوانين التنظيمية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السويس، المغرب، ص 3.

[4]– ينظر، محمد أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص 310.

إذا كان هناك مفهوم عام للجماعات المحلية، فهناك في المقابل مفهوم خاص لهذه الوحدات بناء على مفاهيم خاصة فكرية وقانونية تستمد منها هذه الهيئات مشروعية وجودها وممارسة عملها، منها ما يلي:

الفرع الأوّل: الوجود الاجتماعي للجماعات المحلية.

يرى علماء الاجتماع أنّ أساس وجود الجماعات المحلية ركيزتين هما وجود إقليم مكاني وعاطفة الانتماء، فمن حيث البعد العلمي، الجماعات المحلية قابلة للتطور تتحول بفعل النشاط السكاني ما يعرف حالياً "بالحركة التنموية" من قرية صغيرة قد ترتقي إلى مصفّ المدن والولايات الكبيرة.

فالجماعات المحلية من منظور اجتماعي، هي عبارة عن نسيج وتنظيم اجتماعي مشترك يتقاسم فيه سكان الإقليم النظم التي تنظم حياتهم في هذا المقام هناك عدة مدارس متخصصة أولت اهتمام لهذه الظاهرة في إطار علم الاجتماع الإنساني.

فنقول بذلك أنّ الجماعات المحلية لها وجود اجتماعي قبل الوجود القانوني، وعليه فهي وحدة عضوية ومصالح مشتركة[1].

الفرع الثاني: المفهوم التشريعي للجماعات المحلية.

تتجلى أهمية دراسة اللامركزية من حيث التشريع، في محاولة إبراز مكانة الجماعات المحلية في الدستور أولاً واستجلاء أهم الضمانات التي يمنحها إياها ثانيا ومعرفة القانون المنظم لعملها واختصاصاتها.

ويختلف ذلك من دولة لأخرى، بحكم اختلاف أنظمة الإدارة المحلية التابعة لها بسبب اختلاف أنظمة الإدارة المحلية التابعة لها بسبب اختلاف طبيعة شكل الدولة.

---

[1]– يراجع في ذلك، شويح بن عثمان، أطروحة دكتوراه، حقوق وحريات الجماعات المحلية دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان، الجزائر، سنة 2018.

وعليه، نحاول إبراز النص الدستوري الدال على وجود الجماعات المحلية في الجزائر وتونس.

لنبدأ بما هو معمول به في دولة الجزائر، المفهوم الدستوري للجماعات المحلية كان محل اهتمام المؤسس الدستوري منذ دستور 1963[1]، يظهر ذلك من خلال المواد رقم 8، 9 و10 منه، إذ يسمي البلدية بأنها جماعة إقليمية.

في ذات السياق كرّس المؤسس الدستوري مكانة الولاية عبر إقليم الدولة، ضمن دستور 1976[2]. أما دستور 1989 فالمؤسس الدستوري كان حريصاً على ضبط المصطلحات إذ استعمل لأوّل مرة مصطلح الجماعة بدلاً من المجموعة والحال كذلك بالنسبة لدستور 1996، بينما التعديل الدستوري لسنة 2020، وتكريساً لتحقيق الديمقراطية المحلية خصّ الجماعات المحلية بحوالي 6 إلى 7 مواد تنظم عملها.

كما أحال ضبط اختصاصاتها إلى قانون البلدية لسنة 2011 وقانون الولاية 2012 المرتقب تعديلهما تماشياً مع الأدوار الجديدة لهذه الوحدات.

أما عن التجربة التونسية في إرساء اللامركزية الإدارية كانت اللامركزية في دستور 1959 تتمثل في مستويين من الجماعات المحلية وهما الولاية والبلدية. أما أساس وجود هذه الوحدات المحلية في دستور 2014 لقد حدد الفصل 131 منه ثلاثة مستويات من الجماعات المحلية، البلدية والجهة والإقليم[3]، ومن الضروري أن نشير أن ذات المادة تنصّ على أن يغطي كلّ صنف من الجماعات المحلية كامل تراب الجمهورية وفق تقييم يضبطه القانون.

ومن بين اختصاصات الجماعات المحلية التونسية وظيفة المحافظة على الأمن والنظام العام ذلك أنّها تتعلق بتسيير الشؤون المحلية وتنظمها، كما تعمل أيضاً على صيانة المؤسسات وتفعيل عملها[4].

---

[1]– ينظر، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1963، الجريدة الرسمية عدد 64 لسنة 1963.

[2]– ينظر، المادة رقم 01 من دستور 1976، ج.ر.ج.ج. عدد 64 لسنة 1976.

[3]– يراجع، المجلس الوطني التأسيسي التونسي، رئاسة الجمهورية التونسية، الرابط: http://ar.wikipedia.org

[4]– ينظر، القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018، المتعلق بمجلة الجماعات المحلية.

من خلال المقارنة ومن مقاربات مفاهيمية وقانونية وتنظيمية نلحظ أنّ وحدات الجماعات المحلية في الجزائر ومنذ الاستقلال هي البلدية والولاية بينما في تونس وبعد صدور دستور 2014 أصبحت الجماعات المحلية تتكون من البلدية الجهة والإقليم[1].

المبحث الثاني: مفاهيم وصور مشابهة للحكم المحلي والإدارة المحلية.

حتى يتسنى لنا معرفة علاقة مفهوم الجماعات المحلية وبعض الصور المشابهة لها كالحكم المحلي والإدارة المحلية، وجب علينا معرفة اللامركزية الإدارية، فهي طريقة من طرق التنظيم الإداري داخل الدولة[2].

عرفها الدكتور سليمان محمد الطماوي بأنّها: توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية أو مصلحية منتخبة، بحيث تكون هذه الهيئات في ممارستها لوظيفتها الإدارية تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية[3].

يفهم من ذلك أن اللامركزية الإدارية مستويان، المستوى السياسي والمستوى القانوني، فالأول يعني تمكين الأجهزة المحلية المنتخبة من تسيير شؤونها بنفسها "مبدأ الديمقراطية الإدارية"، والثاني يتمثل في توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الحكومة والهيئات اللامركزية المحلية[4]. كما أن اللامركزية الإدارية تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف السياسية، الإدارية...

يتداخل مفهوم الجماعات المحلية ويشترك مع عدة مفاهيم أخرى يصعب في كثير من الأحيان التمييز بينها لتقارب المعنى والسياق الوظيفي لها، منها:

---

[1]– القانون الأساسي عدد 29 سنة 2018، نفس المرجع.

[2]– جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 19.

[3]– سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2007، ص 82.

[4]– نور الدين يوسفي، ص 27.

المطلب الأوّل: الجماعات المحلية والحكم المحلي.

أوّل ما عرف مصطلح الحكم المحلي في انجلترا، وهو نظام لامركزي إقليمي يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية في التسيير، فالوحدات المحلية في هذا النظام تمارس معظم الوظائف فوجود الجماعات المحلية يعتبر خطوة لتبني الحكم المحلي.

في هذا المقام، كثيرا ما تثار مسألة الاستقلالية المالية والحرية الإدارية للجماعات المحلية، وأيّهما أوسع لدى الجماعات المحلية أو تطبيقات الحكم المحلي.

استقلالية الجماعات المحلية هو أن يكون لها حق إصدار قرارات إدارية نافذة في حدود معيّنة دون أن تخضع في ذلك إلى أوامر السلطة المركزية وتوجيهاتها[1].

الملاحظ أنه، رغم أهمية مبدأ استقلالية الجماعات المحلية في التسيير أو التدبير المحلي، إلاّ أنّ تحديد مفهوم وحدود هذا المبدأ لم يضبطه المشرع الجزائري ولا حتى التونسي[2]، لا دستور ولا في باقي النصوص القانونية المتعلقة بالجماعات المحلية، وإنما ذكر العبارة المتعلقة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري دون تفصيل لهذا الاستقلال ولا تحديد مجالاته.

من خلال ما تم عرضه في علاقة الجماعات المحلية بالحكم المحلي، والمبادئ التي تحكمها، يتضح أنّ الجماعات المحلية تشكل خطوة في سبيل الحكم المحلي فهي تتمتع بدرجة أقل مما يتمتع به الحكم المحلي من حيث الاستقلالية والسلطة والاختصاص.

---

[1]– ينظر، مرغاد لخضر، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر، 2005.

[2]– دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 جانفي 2014.

القانون الأساسي عدد 48/2017 يتعلق بإصدار مجلة الجماعات المحلية، وزارة الداخلية، الجمهورية التونسية، أفريل 2018.

المطلب الثاني: الجماعات المحلية والإدارة المحلية.

إذا كانت الإدارة بصفة عامة، هي الصورة المعبرة عن مدى تقدم الدولة أو تخلفها، وهي تستمد قوتها ومبادئها من قوة وسلطة الدولة، فإن الإدارة المحلية هي مجال يجتمع فيه التنظيم الموازي واللامركزي من جهة، ومن جهة أخرى فضاء يلتقي فيه الموظف الإداري وطلبات المواطن لتحقيق التنمية المحلية.

كما تتولى دوراً تنسيقياً، فهي تعتبر حلقة وصل بين البلدية والولاية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية لتزويد مصالح الوزارة بكل المعلومات التي تخص الجماعات المحلية.

من الأدوار الإيجابية للإدارة المحلية كمديرية تابعة للهيكل التنظيمي للولاية في الجزائر أنّها تعمل على تحقيق التوازن المالي للبلديات وتخصيص اعتمادات مالية لبعض المشاريع والتجهيزات العمومية[1].

أما في تونس فإنّ ما تضمنه الباب السابع من الدستور التونسي الجديد 2014 بعنوان "السلطة المحلية"[2] يعدّ ثورة قانونية في التنظيم الإداري والإقليمي لدولة تونس. فلقد وسع باباً ضيقاً بالانتقال من نظام مركزي إلى نظام لامركزي في مجال الحكم المحلين واستعمل مصطلحاً قانونياً جديداً لم تألفه المنظومة القانونية التونسية وهو "السلطة المحلية" يعني القطيعة مع الحكم المركزي[3] وهذه أحد صور تطوّر الحكم المحلي والإدارة المحلية.

ويفهم من ذلك أنّ السلطة المحلية تتمتع بصلاحيات واسعة بتنظيم وإدارة الجماعات المحلية كونها تتمتع بشخصية قانونية واستقلالية إدارية ومالية. استناداً لمبدأ التدبير الحرّن ذلك أنّ مبدأ السلطة المحلية مبدأ دستوري في تونس، يقابلها في الدستور الجزائري عبارة "الجماعات الإقليمية".

---

[1]– ينظر، المرسوم التنفيذي، رقم 94–215، المؤرخ في 23 جويلية 1994 المحدد لأجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها، ج.ر.ج.ج. عدد 48 لسنة 1994.

[2]– ينظر، أحلام ضيف، تفعيل الديمقراطية المحلية في دستور 2014، من التمثيلية إلى التشاركية، مجلة أصداء، العدد 15، مركز دعم اللامركزية، تونس، جانفي– مارس 2016، ص 9.

[3]– ينظر، أحلام ضيف، نفس المرجع، ص 13.

من المبادئ الحديثة في الدستور التونسي، نجد 1) مبدأ التدبير الحرّ، 2) مبدأ التعديل، 3) مبدأ التفريغ، 4) مبدأ التضامن، وغيرها.

في ذات السياق، نص الدستور التونسي لسنة 2014 على إنشاء مجلس أعلى للجماعات المحلية أوكلت له مهمة النظر في المسائل المتعلقة بالتنمية المحلية[1].

المبحث الثالث: مبادئ وأدوار جديدة تضطلع بها الجماعات المحلية في الجزائر وتونس.

تحتل الجماعات المحلية بوصفها تتمتع بالشخصية المعنوية مكانة في الهيكل التنظيمي للدولة بصفتها نظاماً إدارياً خاضعا للنظام القانوني السائد في الدولة، فهي تقع في دائرة الخضوع والتبعية القانونية للدولة.

وعليه، وبالنظر لنظامها القانوني واختصاصها فإنها تحكمها عدة مبادئ منها ما هو دستوري وقانوني في الجزائر وتونس.

بالنسبة لما هو معمول به في الجزائر:

1-التضامن ما بين البلديات:

كرّس قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 آلية تجسيد التضامن والتعاون ما بين البلديات لتقديم المساهمات المالية لفائدة البلديات الفقيرة التي تعاني من عجز مالي في ميزانيتها[2].

صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، يعمل تحت وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة

---

[1]- ينظر، دستور الجمهورية التونسية المؤرخ في 27 جانفي 2014، رائد رسمي للجمهورية التونسية، عدد خاص مؤرخ في 10 فيفري 2014.

[2]- ينظر، المادة رقم 70 من الأمر رقم 15-01، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015.
المرسوم رقم 14-116 المؤرخ في 27 مارس 2014، المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، ج.ر.ج.ج. عدد 19، لسنة 2014.

العمرانية، ويعمل على إرساء التضامن ما بين البلديات من خلال تعبئة الموارد المالية وتوزيعها، ضمان ناقص الموارد الجبائية بالمقارنة مع مبلغ تقديرها.

2-التضامن الدولي اللامركزي بين الجماعات المحلية:

هذا النمط من التعاون يتجاوز الإطار المؤسساتي إلى مفهوم واسع ذو نطاق دولي، وقصد به جميع أشكال التعاون والشراكة والتبادل التي تقوم بها الجماعات الإقليمية، وهو أحد آليات التعاون اللامركزي على المستوى الدولي في المجال الاجتماعي الاقتصادي وغيرها بضبط عملي وآليات ومجالات التعاون[1].

أمّا فيما يتعلّق بما هو معمول به في تونس:

هناك عدّة مبادئ ثمنتها الإستراتيجية الجديدة لتونس منها:

1) **مبدأ التدبير الحرّ**: وهو أنّ الجماعات المحلية حق وحرية في تدبير الشؤون دون الرجوع في كل الحالات إلى التعليمات والتقريرات الفوقية والحدّ من رقابات للجهة الوصية.
2) **مبدأ التضامن ما بين الجماعات المحلية:** ويقصد به أن الجماعات المحلية التي هي في أريحية مالية يمكنها أن تتضامن مع البلديات الفقيرة والتي تعرف صعوبات مالية وتنمية محلية محدودة، فيتولى صندوق دعم اللامركزية عملية تحويل الاعتمادات المالية بين الجماعات أو الأقاليم والجهات المعنية، تعتبر العملية تحديث وآلية دستورية جديدة[2].
3) **مبدأ التعديل:** معناه أن السلطة المجلية الأقرب جغرافيا هي التي تقدم خدمات لوجستية في صور إعانات حالة الأزمات والكوارث الطبيعية والإنسانية.

---

[1]- للاستزادة والاطلاع أكثر، المرسوم التنفيذي رقم 17-327 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017، يحدد كيفيات إقامة علاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية، ج.ر.ج.ج. عدد 68 لسنة 2017.

[2]- ينظر، دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014 و2018: http://www.iort.gov.tn

4) **مبدأ التفريغ:** ويقصد به تفريغ الاختصاصات بين السلطة المحلية والسلطة المركزية، فهناك اختصاصات تتصرف إلى الجماعات المحلية بموجب القانون وهناك اختصاصات تنفرد بها الدولة دون الجماعات المحلية وهناك اختصاصات تشترك وتتداخل بين الجماعات المحلية والدولة تنطوي بموجبها صلاحيات مشتركة وأخرى منقولة.

الاقتراحات والتوصيات:

1 – تفعيل ألامركزية عن طريق إعادة ضبط اختصاصات و صلاحيات الجماعات المحلية والهيئات الوصية عليها وإمكانية التنصيص على حقوقها ضمن الدستور كضمانات دستورية .

2 – العمل على إرساء تطبيقات الحكامة المحلية لتقليل من البيروقراطية والفساد بكل أنواعه.

3 – العمل على ترقية الدور التنسيق ما بين هيئات الجماعات المحلية **أجهزتها التنفيذية والتداولية** وباقي القطاعات الإدارية والتقنية والفنية المحلية ذات الصلة بالتسيير المشترك مابين القطاعات .

4 – توسيع دائرة اختصاصات و مجالات تدخل الجماعات المحلية ضمن رؤية استراتجيو و مقاربات متعددة كشريك في الاستثمار ونستشرف إلى جماعات المحلية ذلت طابع اقتصادي .

5 – خلق نوع من تولف والانسجام بين قانون الجماعات المحلية وباقي القوانين ذات الصلة بالتسيير المحلي على غرار قانون التنظيم الإقليمي للبلاد وقانون الصفقات العمومية .

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه من تبويب وتفصيل الإطار المفاهيمي ومحاولة إظهار اختصاصات الجماعات المحلية في الجزائر وتونس ضمن مقاربات متعددة السياقات التنموية، يتضح أنّ كلا من الدولتين تسعيا إلى تحديث المفاهيم والأطر القانونية المرافقة لهذه الوحدات وجعلها تتكيف مع متطلبات الدولة الحديثة وسياستها العامة. فخلق ما يسمى بت"السلطة المحلية' في الدستور التونسي تظهر نية

المؤسس الدستوري في إعطاء نوع من الحرية وتوسيع اختصاصات هذه الوحدات، والأمر كذلك بالنسبة للجزائر فهي تعمل على تعديل قانون الجماعات المحلية لسنتي 2011 و2012 بالشكل الذي يرافق الإصلاحات الجديدة.

ينبغي دعم هذه الإصلاحات وتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك.

المصادر والمراجع:

- محمد أحمد إسماعيل، مساهمة في النظرية القانونية للجماعات المحلية الإدارية، دار الكتب والوثائق القومية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2012.
- كريم الشكاري، اختصاصات الجماعات الترابية على ضوء القوانين التنظيمية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السويس، المغرب.
- شويح بن عثمان، أطروحة دكتوراه، حقوق وحريات الجماعات المحلية دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان، الجزائر، سنة 2018.
- جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
- سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2007.
- نور الدين يوسفي،
- مرغاد لخضر، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر، 2005.
- أحلام ضيف، تفعيل الديمقراطية المحلية في دستور 2014، من التمثيلية إلى التشاركية، مجلة أصداء، العدد 15، مركز دعم اللامركزية، تونس، جانفي– مارس 2016.

النصوص القانونية:

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1963، الجريدة الرسمية عدد 64 لسنة 1963.
- دستور 1976، ج.ر.ج.ج. عدد 64 لسنة 1976.
- دستور الجمهورية التونسية المؤرخ في 27 جانفي 2014، رائد رسمي للجمهورية التونسية، عدد خاص مؤرخ في 10 فيفري 2014.
- القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018، المتعلق بمجلة الجماعات المحلية.
- القانون الأساسي عدد 48/2017 يتعلق بإصدار مجلة الجماعات المحلية، وزارة الداخلية، الجمهورية التونسية، أفريل 2018.
- المرسوم التنفيذي، رقم 94-215، المؤرخ في 23 جويلية 1994 المحدد لأجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها، ج.ر.ج.ج. عدد 48 لسنة 1994.
- المرسوم التنفيذي رقم 17-327 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017، يحدد كيفيات إقامة علاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية، ج.ر.ج.ج. عدد 68 لسنة 2017.
- المرسوم رقم 14-116 المؤرخ في 27 مارس 2014، المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، ج.ر.ج.ج. عدد 19، لسنة 2014.
- الأمر رقم 15-01، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

المراجع الأجنبية:

- Charles Eisen, Centralisation et décentralisation, Enquise d’une théorie générale, Paris, L.G.D.H.

المواقع الإلكترونية:

- دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014 و2018: http://www.iort.gov.tn
- المجلس الوطني التأسيسي التونسي، رئاسة الجمهورية التونسية، الرابط:

http://ar.wikipedia.org